

محفظه الصندوق

أداء الصندوق

الأداء	الفترة
٧,٦%	الربع الثالث ٢٠٢٢
-١٢,٣%	العائد منذ بداية العام
١٢,٧%	٢٠٢١
-١,٤%	منذ ٥ سنوات
١١٣٠,٤%	منذ التأسيس

التقرير الربع سنوي

الربع الثالث ٢٠٢٢

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر علي المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أدوات الخزانة وسندات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع وفقاً للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوتيقة في آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع
- الحد الأدنى للاكتتاب هو ١٠ وثائق استثمارية
- الحد الأقصى للاكتتاب ٥٠,٠٠٠ وثيقة استثمارية

بيانات الصندوق

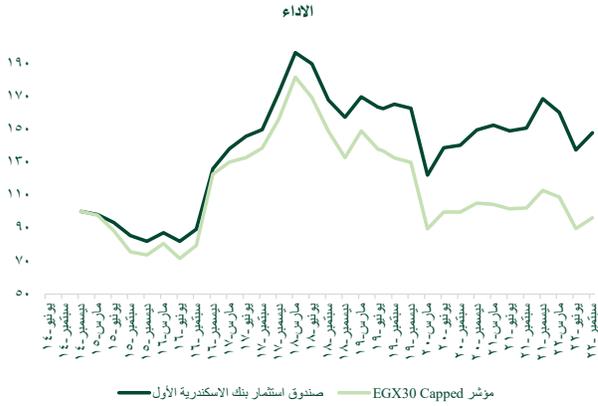
نوع الصندوق	سوق أسهم مقترح
تاريخ التأسيس	ديسمبر-١٩٩٤
سعر الوتيقة ح.م	\$ ٣٣١,١٧
اجمالي التوزيعات من التأسيس	\$ ٣١٤,٠٠
كود الصندوق في Bloomberg	EFGALXA
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦٦

مدير الاستثمار

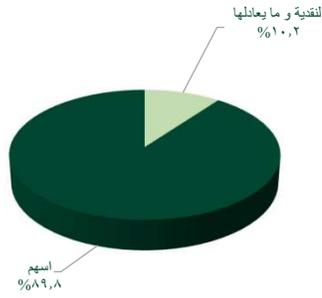
شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك الاسكندرية	١٩٠٣٣
تليفون	
العنوان الإلكتروني	http://www.alexbank.com/En



توزيع الأصول



تحليل السوق

أداء الربع الثالث من عام ٢٠٢٢:

أسواق المال العالمية

بدأ اقتناع صناديق المستثمرين أن مستويات التضخم المستقبلية هي التي ستحدد مسير أسواق المال العالمية خلال ٢٠٢٣. من الجدير بالذكر أن أسواق المال العالمية بدأت الربع الثالث من ٢٠٢٢ بتفوق بين المستثمرين في أن التضخم وصل لأعلى مستوياته و أن البنك الفيدرالي الأمريكي سيخفض من وتيرة ارتفاع أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة. وبناء عليه ارتفع مؤشر البورصة الأمريكية (S&P 500) بـ ١٣,٧% و مؤشر MSCI للأسواق العالمية بـ ١١,٧% إلا أن عقب إعلان أمريكارقام التضخم عن شهر أغسطس أعلى من المتوقع حدث توتر بين المستثمرين نظراً لتخوفهم أن مستوى أسعار الفائدة المرتفعة سيستمر أكثر مما هو متوقع. وبناء عليه هبط مؤشر البورصة الأمريكية (S&P 500) بـ ١٦,٧% لتنتهي الربع المالي منخفضاً بـ ٥,٣% في حين انخفض مؤشر MSCI للأسواق العالمية بـ ١٦,٤% لتنتهي الربع المالي منخفضاً بـ ٦,٦%.

يوجد حالياً حالة من الجدل بين المستثمرين على أن هل سيطول التضخم مرتفعاً خلال ٢٠٢٣ و هو ما سيؤدي إلى مزيد من الضغوط الاقتصادية و ضعف أسواق المال خلال العام أم أن نسب التضخم ستخف وتهدأ و هو ما سيعطي فرصة للاقتصاد العالمي في التعافي مما سيؤدي إلى دفعة قوية لأسواق المال خلال ٢٠٢٣.

من الجدير بالذكر أن أسواق المال حالياً تتلقى إشارات متناقضة حيث أن التضخم في بعض القطاعات بدأ التراجع الفعلي نظراً لضعف الطلب في حين أن التضخم مازال مرتفعاً في قطاعات أخرى نظراً لبعض المشاكل في سلاسل الإمدادات. الشيء الإيجابي هو أن سلاسل الإمدادات بدأت في التحسن حيث أن معدل الطلبات الموجهة بدأ في الانخفاض كما أن مصاريف الشحن و أوقات التسليم بدأوا في التحسن.

وبناء عليه نميل أكثر إلى سيناريو أن التضخم سينخفض خلال عام ٢٠٢٣ نظراً لأن السياسة التشفية للبنوك المركزية ستؤدي إلى ضعف الطلبات في حين أن التحسن في سلاسل الإمدادات سيؤدي إلى زيادة الكميات المعروضة و هو ما سينتج عنه انخفاض حاد في نسب التضخم.

نظرة على أسعار الطاقة

تراجع النمو الاقتصادي في اقتصاديات العالم الرئيسية أدى إلى ضعف الطلب على المواد البترولية و هو ما أدى إلى انخفاض أسعار البترول (برنت) من متوسط ١٢٧,٦ دولار أمريكي للبرميل في الربع الثاني من ٢٠٢٢ إلى ٩٧,٧ دولار أمريكي للبرميل في الربع الثالث من ٢٠٢٢. من الجدير بالذكر أن أسعار البترول وصلت لأعلى مستوياتها في ٨ مارس ٢٠٢٢ عقب الغزو الروسي لأوكرانيا عندما وصل سعر البرميل إلى ١٢٧,٩٨ دولار أمريكي في حين أن السعر انخفض بـ ٣١,٣% عقب ذلك ليصل السعر إلى ٨٨,٠ دولار أمريكي للبترول في نهاية الربع الثالث من ٢٠٢٢.

نعتقد أنه رغم وجود مشاكل في زيادة الكميات المعروضة من البترول خاصة في ظل خفض الطلب على البترول الروسي إلا أننا لا نتوقع معارضة البترول للارتفاع في ظل الوضع الحالي للاقتصاد العالمي. من أجل أن ننظر نظرة متفائلة لأسعار السلع عامة و البترول خاصة لابد أن يعود الاقتصاد العالمي للنمو و يتوقف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن سياسته المالية التشفية.

و رغم عدم توقعنا بارتفاع أسعار البترول إلا أننا لا نتوقع انخفاض كبير نظراً لتوقف التقيب عن اكتشافات جديدة و عدم فرة وسائل الطاقة البديلة على مواجهة الطلب العالمي للصناعات الرئيسية و بناء عليه نتوقع انه مع بداية التعافي في الطلب العالمي سيرتفع البترول بنسبة ١٠% على الأقل.

سوق الأسهم المصرية

تحرك السوق المصري متماثلاً مع الأسواق العالمية حيث ارتفع بـ ١٣,١% في بداية الربع الثالث من ٢٠٢٢ إلا أنه مع تراجع الأسواق العالمية بدأ السوق المصري في التراجع حيث انخفض بـ ٥,٨% ليغني الربع الثالث مرتفعاً بـ ٦,٥%. من الجدير بالذكر أن السوق المصري دائماً ما يسير في نفس اتجاه الأسواق العالمية وخاصة الأسواق الناشئة و لكن بدرجات مختلفة.

المؤشر	الأداء
مؤشر البورصة الأمريكية (S&P500)	-٢٤,٨٠%
مؤشر البورصة الأمريكية (Nasdaq)	-٢٢,٤٠%
مؤشر MSCI للأسواق العالمية	-٢٦,٤٠%
مؤشر MSCI للأسواق الناشئة	-٢٨,٩٠%
مؤشر EGX30	-١٧,٨٠%
مؤشر EGX30 (بالدولار الأمريكي)	-٣٣,٩٠%

من الجدير بالذكر أن أداء السوق المصري متماثلاً مع الأسواق العالمية في حالة حساب العائد على السوق بالعملة المحلية و لكن في حالة حساب قيمة السوق بالدولار الأمريكي فجد أن السوق في أدنى مستوياته منذ عام ٢٠٠٤. نعتقد أن المستثمرين الأجانب أن يفروا بوضع أموال جديدة في السوق قبل الانتهاء من الاتفاق مع صندوق النقد و معرفة تفاصيل البرنامج الاقتصادي و زيادة نسبة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي.

من الملاحظ أن أرباح الشركات الرئيسية في السوق المصري ارتفعت بـ ٣٥,٤% في النصف الأول من ٢٠٢٢ مدفوعة بنمو فوق المتوقع لقطاع الطاقة و الذي يمثل ٢٤% من مؤشر EGX30 مستفيداً من ارتفاع أسعار جميع السلع بالإضافة إلى قوة الدولار الأمريكي. بالإضافة إلى ذلك حقق قطاع البنوك و الذي يمثل ٣٠% من مؤشر EGX30 ارتفاعاً جيداً مستفيداً من زيادة أسعار الفائدة.

وبناء عليه نعتقد أن السوق المصري يتداول في أسعار منخفضة بشدة إلا أن المشاكل الاقتصادية و عدم وضوح الرؤية عن قيمة الجنيه المستقبلية تؤثر على التوقع المستقبلية لأرباح الشركات و هو ما يخفض من رغبة المستثمرين في ضخ أموال جديدة في الوقت الراهن.